٢

سؤالات ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) وأجوبتها في كتاب علل النحو

م. د. حامد حاجي حمزة

وزارة التربية – المديرية العامية لتربية بغداد الكرخ الثانية

خلاصة البحث

تناول البحث طريقة السؤال والجواب في المسائل النحوية التي ضمها كتاب (علل النحو) لابن الوراق ، ويعد السؤال والجواب وسيلة من الوسائل التي تسهل للمتلقي فهم المسائل النحوية وكشف الغامض منها ، و كانت طريقة ابن الوراق في السؤال والجواب من طرائق التيسير في التأليف النحوي ، كما أنَّها وسيلة من وسائل تفسير أسباب ذهاب العلماء إلى الأخذ بهذا الرأي وترك ما يخالفه ، وقد جاءت أسئلة ابن الوراق وأجوبتها سهلة ومؤدية للغرض الذي من أجله وضع الكتاب وهو التعليل النحوي.

الكلمات المفتاحية:

السؤالات والأجوبة، النحو ، ابن الوراق ، علل النحو

Ibn al-Warraq's questions and answer

In the book of grammar reasons

M. Dr. Hamed Haji Hamza

Ministry of Education –Baghdad Al-Karkh Second Education

Research summary

The research dealt with the method of question and answer in the grammatical issues included in the book (Ilal al-Nahw) by Ibn al-Warraq. It is one of the means of explaining the reasons why scholars adopt this opinion and abandon other opinions. Ibn al-Warraq’s questions and answers are easy and lead to the purpose for which he wrote the book, which is grammatical reasoning

key words :

Questions and answers, grammar, Ibn al-Warraq, grammatical reasons

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا (محمد) النبي الكريم وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الميامين، ومَن سار على نهجهم إلى يوم الدين. ، وبعد :

لقد فطر الله سبحانه وتعالى الإنسان على محبة معرفة الأشياء ومحاولة تفسيرها ، ولهذا حثَّ سبحانه وتعالى الإنسان أن يتفكر في مخلوقات الله ، فقال تعالى: ((يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) الرعد٣ ، ولهذا استعمل القرآن الكريم طريقة السؤال والجواب للكشف عن غوامض الأمور في عدة آيات، منها قوله تعالى ((وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً)) الكهف٨٣ ، وهذه الطريقة في استكشاف الأمور سار عليها النحاة المتقدمون والمتأخرون في كتبهم لتبيان غوامض المسائل اللغوية والنحوية وفي شرحها ، وكان لكل عالم طريقته وأسلوبه في تناول هذه الطريقة التعليمية ، ومثال ذلك كتاب سيبويه الذي احتوى على كثير من الأسئلة والأجوبة، وكان سيبويه مرة يسأل الخليل ، ومرة يسأل يونس، وتأتيه الإجابة عن تلك الأسئلة ، ومرة أخرى يسأل هو ثم يجيب، ثم سار النحاة الذين جاؤوا من بعده على هذا المنوال في شرح الأبواب النحوية ، لكن اختلفت طريقتهم في ذلك، فهم يتخيلون سائلا يسأل ثم صاحب الكتاب هو الذي يجيب أو هو يسأل ثم يجيب ، ومن هؤلاء ابن الوراق في كتابه (علل النحو) ، وهذا الطريقة التفسيرية التعليمية تعطينا تصورا عن التفكير النحوي الذي وصل إليه النحويون في القرن الرابع الهجري ، والهدف من هذا البحث بيان أهمية السؤال والجواب في تبيان علل النحو، وكذلك توضيح أهمية السؤال والجواب في الفكر النحوي عند النحويين، وكذلك معرفة أثر السؤال والجواب في كتاب ابن الوراق ، وهل كانت تلك الإجابات تعود لابن الوراق أم أنه كان مقلدا وناقلا لمن كان قبله في تلك الإجابات، كما وجدت في الكتاب مسائل نحوية متعددة في (علل النحو) تستحق الدراسة والخوض فيها قد تناول فيها ابن الوراق طريقة السؤال والجواب في شرحها ، وهذا البحث درس بعضها من أجل الوقوف على طريقة شرح تلك المسائل ، وكيف سار ابن الوراق في شرح تلك المسائل، وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في بيان مسائل البحث، وجاء البحث في تمهيد ، وستة مباحث ، المبحث الأول: تناول السؤال والجواب في الأصل والفرع، والمبحث الثاني: ضمَّ السؤال والجواب في أم الباب ، والمبحث الثالث: تحدث عن السؤال والجواب في الإعراب والبناء، والمبحث الرابع: درس السؤال والجواب في العمل ، والمبحث الخامس: بحث السؤال والجواب في التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، والمبحث السادس: تناول السؤال والجواب في الحذف والتقدير، ثم أتبع البحث بأهم النتائج.

التمهيد

أولا: التعريف بابن الوراق :

هو محمد بن عبدالله بن العباس المعروف بابن الوراق ، ويكنى بأبي الحسن، وهو بغدادي الموطن، وهو بصري المذهب ، ولم تتحدث مصار ترجمته عن سنة ولادته ، لكنها أجمعت على سنة وفاته وقد كانت الوفاة سنة (٣٨١هـ) إحدى وثمانين وثلاثمائة للهجرة، وقد تزوج ابن الوراق من ابنة أبي سعيد السيرافي، وقد كان ابن الوراق عالما أصوليا وقارئا للقرآن الكريم بالروايات ، له مؤلفات عديدة منها كتاب علل النحو، وشرح كتاب سيبويه وقد ذكره كثيرا في كتاب علل النحو[١] ، وشرح مختصر الجرمي وقد أسماه كتاب الهداية[٢]

ثانيا: التعريف بكتاب علل النحو :

يعد كتاب علل النحو لابن الوراق من أبرز الكتب التي تناولت العلل النحوية في القرن الرابع الهجري ، وهو الكتاب الثاني الذي وصل إلينا في باب العلل بعد كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (٣٣٧هـ) ، وقد تناول ابن الوراق الأبواب النحوية وحاول إشباع تلك الأبواب تمحيصا وتعليلا وتفسيرا ، وسلك طريق الجدل والمناظرة وعرض الأدلة المختلفة، واعتمد في عرض الأفكار على طريقة السؤال والجواب في أغلب كتابه ، وقد جمع فيه آراء من سبقه من النحويين البصريين والكوفيين، وبرز فيه المنهج البصري بشكل واضح في هذا الكتاب، وقد اختار ابن الوراق من الآراء البصرية ما يراها صحيحة ، وقد انتهج ابن الوراق في كتابه هذا طريقة السهولة والتوضيح غير الممل، وتميز كتابه بالدقة والتنظيم، وكثرة المادة التي تطرق إليها[٣] ، وقد قام بتحقيق الكتاب وإخراجه إلى القارئ الدكتور محمود جاسم الدرويش (رحمه الله تعالى) في دراسة تميزت بالمنهجية والعلمية الرصينة.

١- ينظر علل النحو (ص٣٠٨)

٢- ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ١٦٥ وإشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ٣١٧ ، وبغية الوعاة١/ ١٢٩-١٣٠

٣- ينظر علل النحو باب الدراسة الصفحات ٨٨ ٩٠و١٠٣و١٠٦

ثالثا: منهجه في السؤال والجواب

يبدأ ابن الوراق سؤاله بالألفاظ الآتية : (إن سَأَلَ سَائل) و(إن قَالَ قَائِل) و(فَإِن قيل) ، ولقد أكثر من استعمال (فَإِن قَالَ قَائِل) ، وهذا الأسلوب قد سبقه إليه كثير من النحويين فقد استعمله سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه أكثر من مرة ((فإنْ قال قائل: فاحذف حرف الجر وأنوه. قيل له: لا يجوز ذلك كما لا تقول مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك)) [١] وكذلك استعمله المبرد (ت ٢٨٥هـ) كثيرا ، ومن أمثلة ذلك كلامه عن استعمال جمع المذكر السالم لغير العقلاء : ((فَإِن قَالَ قَائِل فقد قَالَ الله عز وَجل فِي غير الْآدَمِيّين {إِنِّي رَأَيْت أحد عشر كوكبا وَالشَّمْس وَالْقَمَر رَأَيْتهمْ لي ساجدين}[٢] فَالْجَوَاب عَن ذَلِك أَنه لما أخبر عَنْهَا بِالسُّجُود وَلَيْسَ من أفعالها وَإِنَّمَا هُوَ من أَفعَال الْآدَمِيّين أجراها مجراهم لِأَن الْآدَمِيّين إِنَّمَا جمعُوا بِالْوَاو وَالنُّون لِأَن أفعالهم على ذَلِك فَإِذا ذكر غَيرهم بذلك الْفِعْل صَار فِي قياسهم)) [٣] وهذه الطريقة أيضا اتبعها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) عدة مرات في كتابه ، ومن أمثلة ذلك: ((فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم, ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل, قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل, يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل, وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبد الملك)) [٤] وقد أكثر ابن الوراق من استعمال أدوات الاستفهام في غالب أسئلته ، (لِمَ) و(لماذا) و(من أين) و(فيمَ) و(أليس)، و(فهل) [٥] ، ولا ينسى ابن الوراق حين ذكره السؤال والجواب أنه قد تعترض عليه بعض الإشكالات فيحاول حلها عن طريق السؤال والجواب أيضا ، ومثال ذلك أنه ذكر حد الاسم وأنه غير مقترن بزمان ثم ذكر الشبهة التي تعترض ذلك الحد فقال : (فَإِن قيل: فَمَا قَوْلكُم فِي (ضَارب) وَمَا أشبهه من أَسمَاء الفاعلين؟)[٦] فأجاب بقوله عن ذلك: ((وَإِنَّمَا يفهم معنى الزَّمَان فِيهَا بِالنِّيَّةِ. وَجَاز ذَلِك لِأَن اسْم الْفَاعِل مُشْتَقّ من الْفِعْل، فَجَاز أَن ينوى بِهِ الزَّمَان، لاشتقاقه من لفظ يدل على الزَّمَان)) [٧] ويلاحظ في أسئلة ابن الوراق وأجوبتها أنه يعتمد الخطة التي سار عليها الجرمي في كتابه فنراه يشير إلى ذلك قبل طرح السؤال والجواب ، ومن أمثلة ذلك : ((وَاعْلَم أَن الْجرْمِي ترْجم بَاب الِاسْتِثْنَاء بالحروف على طَرِيق الْمُسَامحَة، إِذْ كَانَ أصل الْبَاب (إِلَّا) ، فَلذَلِك

١- الكتاب ١/ ٣٩٥

٢- يوسف ٤

٣- المقتضب ٢/ ٢٢٥

٤- الأصول في النحو ١/ ٥٦

٥- ينظر علل النحو ٤١ و١٤١و٢٥٥

٦- علل النحو ١٤٠

٧- علل النحو ١٤١

غلب حكم التَّرْجَمَة للحروف)) [١] ثم قال : ((فَإِن قَالَ قَائِل: لأي شَيْء أَنَّ أصل الِاسْتِثْنَاء بـ (إِلَّا) ؟)) [٢] كذلك نجد ابن الوراق قد أخذ بالآراء النحوية البصرية في أغلب أسئلته ، ومثال ذلك أن البصريين لا يجوزون تقديم خبر (ما زال) عليها ، في حين يرى الكوفيون جواز التقديم [٣] وقد سأل عن ذلك فقال: ((فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل يجوز تَقْدِيم الْخَبَر على (مَا دَامَ وَمَا زَالَ) ؟ قيل لَهُ: لَا يجوز ذَلِك عِنْدِي ... فَلم يجز تَقْدِيم خبر (مَا دَامَ وَمَا زَالَ) ، فـ (مَا) الدَّاخِلَة على (زَالَ) للنَّفْي، وَمَا دخل فِي حكم النَّفْي لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ، لِأَن الْمُوجب للنَّفْي حرف، والحروف ضِعَاف، وَلَيْسَت لَهَا قُوَّة الْفِعْل، فَلم يجز تَقْدِيم مَا أوجبه حكمهَا عَلَيْهَا لِضعْفِهَا، فَلهَذَا لم يتَقَدَّم الْخَبَر على (مَا زَالَ))) [٤] ، وقد يذكر ابن الوراق سؤالا ثم يستطرد بذكر رأي النحويين في شيء قريب على المسألة التي تحدث عنها ، ومثال ذلك سؤاله عن سبب عمل (ليت) ، قال: ((فَإِن قَالَ قَائِل: لِمَ صَارَت (لَيْت) إِذا دَخَلتهَا (مَا) أَكثر فِي الْعَمَل من أخواتها؟)) [٥] ثم قال بعد الإجابة عن السؤال السابق ((وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْهِ لم يجز فِي (إِن وَلَكِن) الْعَمَل إِذا دخلتهما (مَا) ، وَأَجَازَ ذَلِك أَبُو بكر بن السراج فِي (كتاب الْأُصُول) وأظن ذَلِك سَهوا مِنْهُ على مَذْهَب أَصْحَابنَا)) [٦]

المبحث الأول: السؤال والجواب فيما يتعلق بالأصل و الفرع:

استعملت قضية الأصل والفرع في التراث النحوي كثيرا ، فهي من الأصول النحوية التي اعتمدها علماء العربية في كتبهم ، وقد كثر دورانها في كتب النحو من أجل شرح المسائل النحوية أو تعليلها ، وقد تستعمل أحيانا في الاحتجاج والرد على الخصم [٧] ، وقد ذكرها سيبويه كثيرا في كتابه [٨] ، وقد ارتبط ظهورها بنشأة النحو، قال الدكتور حسن خميس الملخ: ((ارتباط مصطلح الأصل والفرع بنشأة النحو العربي يدل على أنَّه كان حاضرا في ذهن النحويّ الأول – أيًّا كان- بصورة من الصور ، فمبدع فكرة الأصل هو الواضع الأول للنحو العربي)) [٩] ،ومن ضمن الأسئلة التي تضمنها كتاب علل النحو ما يتعلق بالأصل ، وقد تضمن ذلك المسائل الآتية :

١- علل النحو ٤٠٠
٢- علل النحو٤٠٠
٣- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ١٢٦
٤- علل النحو٢٥٥
٥- علل النحو٢١٨
٦- علل النحو ٢١٨- ٢١٩
٧- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين٢/ ٤٣٥
٨- ينظر الكتاب٣/ ١٩٧ و ٤/ ٣٩٩
٩- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص٣٠

المسألة الأولى: سبب بناء الفعل الماضي بالفتح لا بالسكون:

الأصل في الأفعال البناء على السكون ، وما خرج على هذا الأصل من الأفعال، يسأل عن علته ، ومن ذلك الفعل الماضي حينما يبنى على الفتح، ، قال ابن الوراق: ((فَإِن قَالَ قَائِل: قد قُلْتُمْ إِنَّ أصل الْأَفْعَال السّكُون، ثمَّ بينتم وجوب الْإِعْرَاب للمضارع، فَمن أَيْن اخْتلف فعل الْأَمر وَالْفِعْل الْمَاضِي، فبنيتم الْمَاضِي على الْفَتْح، وَالْأَمر على السّكُون؟)) [١] وقد أجاب ابن الوراق عن ذلك أنَّ الفعل الماضي قد يقع موقع الاسم في بعض المواطن ، وهو أن يقع موقعه في الصفة : نحو: (مررت برجل قَامَ) ، وهو يشبه (مررتُ برجلٍ قائمٌ) وأن الفعل الماضي قد يقع موقع الفعل المضارع في بعض المواقع كوقوعه في جملة الشرط ، مثل: (إن درستَ نجحتَ) فهو مثل : (إنْ تدرس تنجح) ، في حين أنَّ فعل الأمر لا يقع تلك المواقع ، فبقى على أصله وهو البناء على السكون ، فأصبح للفعل الماضي منزلة بين فعل الأمر وبين الفعل المضارع ، قال ابن الوراق: ((وَفعل الْأَمر لَا يَقع هَذَا الْموقع، فَجعل للماضي مزية على فعل الْأَمر، وَلم تبلغ هَذِه المزية أَن توجب لَهُ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يَجْعَل الْمَاضِي حكمه بَين حكم الْمُضَارع وَبَين فعل الْأَمر، فَمنع الْإِعْرَاب، لنقصه عَن الْمُضَارع، وَفضل بحركة لمزيته على فعل الْأَمر)) [٢] وما ذكره ابن الوراق في جوابه سبقه إلى ذلك سيبويه ، فقال: ((ولم يسكنوا آخِر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنَا، فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت : هذا رجلٌ ضاربٌ)) [٣] وكذلك ذكر ابن السراج ذلك حينما تحدث عن فعل الأمر ، فقال : ((فلما لم يكن مضارعًا للاسم ولا مضارعًا للمضارع ترك على سكونه ؛ لأنَّ أصل الأفعال السكونُ والبناءُ، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع وما خلا من ذلك أسكنوهُ)) [٤] وأصل البناء للأفعال ليس من أصول الكوفيين ، قال العكبري: ((وقالَ بعضُ الكوفيين: المضارعُ أصلٌ في الإعراب أيضًا)) [٥] ، وكذلك فعل الأمر عندهم معرب [٦] .

١- علل النحو١٤٨

٢- علل النحو١٤٨

٣- الكتاب ١/ ١٦

٤- الأصول في النحو٢/ ١٤٥

٥- التبيين عن مذاهب النحويين١٥٣

٦- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٤٢٧

المسألة الثانية: عدم دخول التنوين على بعض الأسماء وهو علامة لها:

تكلم ابن الوراق عن أصل من أصول الأسماء ، وهو دخول التنوين عليها ، ويعد التنوين من العلامات التي تفرق الاسم من الفعل ، فقال : ((إن قَالَ قَائِل: من أَيْن زعمتم أَنَّ أصل الْأَسْمَاء الصّرْف؟)) وقد أجاب عن هذا ، فقال:((فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الْأَسْمَاء كلهَا نوع وَاحِد، وَإِنَّمَا منع الصّرْف بَعْضهَا بشبهها فِي الْفِعْل)) [١] ، يرى ابن الوراق أن الأسماء كلها من نوع واحد ، ولهذا تشترك في التنوين، وما خرج عن هذا الأصل فبسبب وجود شبه بينه وبين الفعل ، ولم يذكر وجه المشابهة بينهما في هذا الموطن لكنه ذكره في موطن آخر ، فقال : ((فَإِذا لم ينْصَرف، لم يدْخلهُ الْجَرّ وَلَا التَّنْوِين، كَمَا أَن الْفِعْل لَا يدْخلهُ جر وَلَا تَنْوِين)) [٢] ووجه الشبه هو عدم دخول الجر والتنوين في الأفعال فكذلك الممنوع من الصرف، وهذه المشابهة التي ذكرها ابن الوراق قد سبقه ابن السراج في ذكرها ، فقد قال: ((والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌ ولا تنوينٌ، لأنه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جرَّ فيه ولا تنوين)) [٣] ، ويذهب سيبويه إلى أنَّ سبب عدم دخول التنوين على الممنوع من الصرف هو ثقل تلك الألفاظ إذا دخلها التنوين فيلجأ إلى تخفيف هذا الكلمات بعدم ذكر التنوين ، قال سيبويه: ((وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثَمَّ لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء. ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا)) [٤] وهذا الكلام يوضح أن الاسم أخف من الفعل ولذلك يدخله الجر و التنوين ، بسبب كون الأسماء هي أسبق من الأفعال وهي أصلها لهذا تكون هي أخف في الكلام ، وكذلك يمكن أن يتركب الكلام من الاسم فيستغني عن الفعل نحو : الله ربنا ، على عكس الفعل الذي لا يستغني عن الاسم.

١- علل النحو٤٥٦

٢- علل النحو ٣٢٦

٣- الأصول في النحو٢/ ٧٩

٤- الكتاب لسيبويه١/ ٢٠ ـ ٢١

المبحث الثاني : السؤال والجواب في امهات الأبواب:

من الأصول النحوية التي يذكرها النحويون في كتبهم ما يطلق عليه (أم الباب)، وهذا الأمر يكون في باب حروف المعاني، وهي كون أحد الحروف قد تميز بخصائص كثيرة لا نجدها في بقية الحروف الأخرى في بابه ، ممَّا يجعله هو الأصل لتلك الحروف ، ولم يخلُ كتاب ابن الوراق من السؤال عن ذلك ، ومحاولة الإجابة عن سبب عده أصل الحروف في بابه ، وضمَّ البحث المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الباء أم الباب في أسلوب القسم:

قد ذكر ابن الوراق سؤالا عن سبب عدّ حرف الجر(الباء) أصل حروف القسم (الواو ، والتاء)، قال : ((إِن سَأَلَ سَائل فَقَالَ: لم زعمتم أَن أصل حُرُوف الْقسم (الْبَاء) ؟قيل لَهُ: فِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن الْمقسم بِهِ مُعَلّق بِفعل مَحْذُوف، وَذَلِكَ أَن قَوْلك: بِاللَّه لَأَفْعَلَنَّ، مَعْنَاهُ: أَحْلف بِاللَّه، وَهَذَا الْفِعْل إِذا ظهر لَا يجوز أَن يسْتَعْمل مَعَه إِلَّا الْبَاء، فَدلَّ ذَلِك على أَن الأَصْل الْبَاء)) [1] يرى ابن الوراق باء القسم قد تميزت عن أخواتها بتعلقها بفعل القسم المضمر الذي لو ظهر لصلحت الباء دون أخواتها بالتعلق به كقولنا : (أحلف بالله ـ وأقسم بالله) ، ومن الأسباب الأخرى التي تمتاز بها الباء عن بقية حروف القسم هي دخول الباء على الظاهر وعلى الضمير ، نحو: ((بالله لأقومنَّ، وبه لأقعدنَّ)) [2] وقد وضَّح ابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) ذلك ، قال : ((فإن قيل: فَلِمَ قلتم: إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها، يعني الواو والتاء؟ قيل: لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم، ألا ترى أن التقدير في قولك: "بالله لأفعلنَّ: أقسم بالله، أو أحلف بالله" والحرف المعدي من هذه الأحرف هو "الباء"؛ لأنَّ "الباء" هو الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان "الباء" دون غيره من الحروف المعدِّية؛ لأنَّ "الباء" معناها الإلصاق؛ فكانت أولى من غيرها؛ ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته، والذي يدلُ على أنها هي الأصل، أنها تدخل على المضمر والمظهر، و"الواو" تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله -تعالى- دون غيره، فلما دخلت "الباء" على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى؛ دل على أن الباء هي الأصل)) [3] وهناك علل أخرى لجعل الباء أصل حروف القسم، منها أنَّ الواو مبدلة من الباء قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : ((فالباء من حروف الجرّ بمنزلةِ "مِن" و"في"، فلذلك

١- علل النحو ٢١١
٢- سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٣، وينظر شرح الكافية الشافية٢/ ٨٦٣
٣- أسرار العربية ٢٠٣

قلنا: إنّها أصلُ حروف القسم، وغيرُها إنّما هو محمول عليها، فالواو بدلٌ من الباء، لأنّهم أرادوا التوسّع لكثرة الأيمان.)) [١] ومن الفروقات الأخرى أنَّ الباء يجوز معها ذكر فعل القسم ، ويجوز إضماره على عكس بقية الحروف التي لا يجوز إظهار الفعل معها، وكذلك تكون الباء جارة في القسم وغيره ، وتستعمل الباء مع القسم غير الطلبي نحو: (بالله لأجلسنَّ) ومع القسم الطلبي كقول ابن قيس الرقيات[٢]:

رُقَيَّ بِعَمرِكُم لا تَهجُرينا وَمَنّينا المُنى ثُمَّ اِمطُلينا

والمراد : (يا رقيَّةُ) وهو منادى [٣] ، وهذه الأمور ذكرها المرادي وهو يتحدث عن الباء ، فقال : ((وهي أصل حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره. نحو: أقسم بالله. والثاني أنها تدخل على المضمر. نحو: بك لأفعلن. والثالث أنها تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه. فإن الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب. وزاد بعضهم رابعاً، وهو أن الباء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القسم)) [٤]

المسألة الثانية: (إلَّا) أصل أدوات الاستثناء:

تعد (إلَّا) أصل أدوات الاستثناء، والسبب في ذلك أنَّ أدوات الاستثناء الأخرى محمولة على (إلا) في المعنى وقد بيّن سيبويه هذا الأمر ، فقال: ((هذا باب الاستثناء : فحرفُ الاستثناء(إلا). وما جاء من الأسماء فيه معنى(إلا) ، فغيرٌ، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات)) [٥] ولقد ذكر ابن الوراق في سؤال عن سبب جعل (إلا) أصل أدوات الاستثناء ، فأجاب أن (إلَّا) تدل على الاستثناء و لا تخرج عن معنى الاستثناء عكس بقية ادوات الاستثناء الأخرى التي تخرج إلى معان أخرى غير الاستثناء ، وكذلك تحمل أدوات

١- شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٢٥٤
٢- ديوان ابن قيس الرقيات ١٣٧
٣- ينظر النحو الوافي٢/ ٥٠٠
٤- الجنى الداني في حروف المعاني ٤٥
٥- الكتاب ٢/ ٣٠٩

الاستثناء الأخرى على معنى (إلا) عند إرادة الاستثناء ، فقال: ((فَإِن قَالَ قَائِل: لأيِّ شَيْء أَنَّ أصل الِاسْتِثْنَاء بـ (إِلَّا) ؟ قيل لَهُ: لِأَنَّهُ لَا يخرج عَن مَعْنَاهُ، وَلَا يُفِيد غَيره. وَأما سواهَا مِمَّا يسْتَثْنى بِهِ، فَيخرج عَن الِاسْتِثْنَاء لمعان تدخله، فَصَارَ فِي الحكم زَائِدا على حكم (إِلَّا) ، فَوَجَبَ أَن يكون فرعا فِي الْبَاب، إِذْ زَاد حكمه على مَا يَقْتَضِيهِ حكم الْبَاب، وَكَانَت (إِلَّا) مُخْتَصَّة بِمَا يَقْتَضِيهِ الْبَاب، فَلذَلِك وَجب أَن تكون أصلا فِي الْبَاب، وَإِنَّمَا اسْتثْنِي بِجَمِيعِ مَا ذكرنَا على طَرِيق التَّشْبِيه بـــــ (إِلَّا)) [1] وهذا الأمر ذكره العكبري أيضا في تعليل جعل (إلا) أصل أدوات الاستثناء فقال: ((وأصل أدوات الِاسْتِثْنَاء (إِلاَّ) لوَجْهَيْنِ

أَحدهمَا : أَنَّها حرف والموضوع لإفادة الْمعَانِي الْحُرُوف كالنفي والاستفهام والنداء وَالثَّانِي :أَنَّها تقع فِي جَمِيع ابواب الِاسْتِثْنَاء للاستثناء فَقَط وَغَيرهَا يَقع فِي أمكنة مَخْصُوصَة مِنْهَا وَيسْتَعْمل فِي أَبْوَاب أخر) [2]

ويرى ابن مالك أن (إلا) أصل أدوات الاستثناء لهذا رفض أن تكون (لاسيما) من أدوات الاستثناء لأنها لا تقع موقع (إلا) ، فقال:((ومن النحويين من جعل "لا سيّما" من أدوات الاستثناء. وذلك عندي غير صحيح، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها)) [3]

المبحث الثالث: السؤال والجواب في العامل :

لقد تطرق ابن الوراق في كتابه إلى عدة أسئلة تناولت مسائل العمل وعدم العمل، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

المسألة الأولى : عدم عمل بعض الحروف المختصة كالألف واللام والسين سوف:

يذهب النحاة إلى أنَّ أصل العمل يكون في الأفعال ، وهنا لا يسأل عن سبب عملها . وأمَّا العمل في الحروف والأسماء فهو فرع ، لهذا يسأل عن سبب عملها ، ويذهب أغلب النحويين إلى أنَّ الأسماء تعمل بسبب شبهها بالأفعال [4] ، وأمَّا الحروف فتنقسم من حيث الدخول إلى ثلاثة أقسام: قسم يخْتَص بِالدخول على الِاسْمِ وَلَا يكون جزءا مِنْهُ كحروف الجر و(إنَّ) وأخواتها ، وَقسم يخْتَص بِالدخول على الْفِعْلِ، وَلَا يكون جزءا مِنْهُ كـ (لن) ، وَقسم يخْتَص بِالدخول على الْفِعْلِ والاسم كحروف العطف [5] ، ويذهب أغلب النحاة إلى أنَّ سبب عمل الحروف العاملة هو الاختصاص بالدخول على الفعل فقط أو على الاسم فقط بشرط عدم كون ذلك الحرف يتنزل من الكلمة كجزء منها كـ (لن)، وبعض الحروف تعمل بسبب المشابهة بالأفعال كـ (إنّ وأخواتها) ،

١- علل النحو٤٠٠- ٤٠١

٢- اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٠٢

٣- شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١٨

٤- ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٠٢

٥- ينظر علل النحو٢١٦

قال أبو حيان : ((أصل العمل للأفعال، ... وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل. وأما الحرف فإما أن يختص بما دخل عليه أو لا، إن اختص فإما أن يتنزل منزلة الجزء منه أو لا، إن تنزل فلا يعمل؛ لأنَّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء، وإن لم يتنزل فقياسه إن اختص بالفعل أن يعمل من الإعراب النوع المختص بالفعل، وهو الجزم، وإن اختص بالاسم فقياسه أن يعمل من الإعراب النوع الذي يختص بالاسم، وهو الجر، وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسه أن لا يعمل)) [١] وبسبب نظرية الاختصاص طرح ابن الوراق سؤالا عن علة عدم عمل بعض الحروف المختصة مثل (أل) المختصة بالدخول على الأسماء و(السين) (سوف) المختصة بالدخول على الفعل المضارع ، وقد أجاب عن ذلك بأنَّ هذه الحروف تكون جزءا من الكلمة وهي تأتي لتخصيص المعنى بعد أن كان المعنى عاما ، قال ابن الوراق: ((فَإِن قَالَ قَائِل: فالألف وَاللَّام يخْتَص بِالِاسْمِ وَلَا يعْمل فِيهِ، وَكَذَلِكَ (السِّين وسوف) قد يخْتَص بِالْفِعْلِ وَلَا يعْمل فِيهِ؟ قيل لَهُ: قد أخبرنَا فِي الأَصْل بِأَن قُلْنَا: إِن الْعَامِل من الْحُرُوف مَا لزم الِاسْم وَالْفِعْل، وَلم يكن كجزء مِنْهُ، أَلا ترى أَنَّهَا تحدث فِي الِاسْم النكرَة تعريفا، والتعريف قد يَصح فِي النكرات لمواطآت المخاطبين، فَدلَّ أَنه لَيْسَ لَهَا زِيَادَة حكم الِاسْم، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تدخل لتعيينه، وَكَذَلِكَ (السِّين وسوف) تعين الْأَفْعَال الَّتِي كَانَ مِنْهَا تحْتَمل الْحَال والاستقبال، وَإِنَّمَا عينت بهما ذَات الْفِعْل الَّذِي كَانَ يَصح أَن يفهم تَخْصِيصه بِغَيْرِهِمَا.)) [٢]

وكلام ابن الوراق يدل على أنَّ (أل) قد عينت الاسم المقصود ، وكذلك خصصت (السين) و(سوف) زمن الفعل ، وهذا التعيين يشابه أحكام الصفة والموصوف ، والصفة لا عمل لها في الموصوف [٣] ، وأرى أن الأفضل أن يعلل عدم عمل هذه الحروف بكونها باقية على أصلها، لأنَّ أصل الحروف أنها لا تعمل ، وما عمل منها فيسأل عن علة بناءه

المسألة الثانية : سبب عمل (إنَّ وأخواتها):

اختلف العلماء في أيّ شيء تعمل (أنَّ وأخواتها) فذهب الكوفيون إلى أنَّها تنصب الاسم فقط ، و يبقى الخبر مرفوعا على ما كان عليه قبل دخول (إنَّ وأخواتها) ، في حين يرى البصريون أنَّ (أنَّ وأخواتها) تعمل في الاسم والخبر [٤] ، وقد ذكر ابن الوراق في تعليل سبب عمل هذه الأحرف أنها أشبهت الأفعال في عدة أشياء منها اختصاصها بالدخول على الاسم ، ولها حركات الفعل الماضي، ولها معاني الأفعال فأخذت منها العمل

١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤/ ٢٥٤

٢- علل النحو٢١٧

٣- ينظر الأصول في النحو١/ ١٩٥

٤- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين١ / ١٤٤- ١٤٥

بسبب هذه المشابهة ، وقد ذكر ذلك في سؤال استعمل فيه الجدل واستعمل فيه السَّبر والتقسيم، فقال : ((فَإِن قَالَ قَائِل: لِمَ وَجب أَن تنصب هَذِه الْحُرُوف الِاسْم وترفع الْخَبَر، هلا رفعت الِاسْم ونصبت الْخَبَر ؟ وَبِالْجُمْلَةِ لِمَ وَجب أَن تعْمل؟ فَالْجَوَاب فِي وجوب عَملهَا: أَنَّهَا حُرُوف تخْتَص بِالِاسْمِ، وَلَا تدخل على الْفِعْل، وَبَعضهَا يحدث معنى فِي الِاسْم، وأواخرها كأواخر الْفِعْل الْمَاضِي، فَلَمَّا شاركت الْفِعْل فِي لَفظهَا ولزومها الِاسْم، وَجب أَن تعْمل عمله، وَالَّذِي أوجب لَهَا أَن تعْمل عملين: الرّفْع وَالنّصب، انها عبارَة عَن الْجمل، وَلَيْسَ لَهَا معنى فِي الْعبارَة عَن الِاسْم الْمُفْرد، فَلَمَّا اقْتَضَت اسْمَيْنِ، وَجب أَن تعْمل - لما ذَكرْنَاهُ - فيهمَا، وَلَا يَخْلُو عَملهَا فيهمَا من أحد ثَلَاثَة أَشْيَاء: إِمَّا أَن ترفعهما جَمِيعًا، أَو تنصبهما جَمِيعًا، أَو ترفع أَحدهمَا وتنصب الآخر، فَلم يجز رفعهما جَمِيعًا؛ لِأَنَّهَا قد جرت مجْرى الْفِعْل فِي الْعَمَل، وَالْفِعْل لَا يجوز أَن يرفع فاعلين بِغَيْر اشْتِرَاك وَلَا تَثْنِيَة، فَلَو رفعت الاسمين لخالفت مَا شبهته بِهِ، وَهُوَ الْفِعْل، وَلم يجز أَن تنصبهما جَمِيعًا؛ لِأَن الْفِعْل الَّذِي شبهت بِهِ لَا يجوز أَن ينصب بِغَيْر فَاعل يكون مَعَه، فَلَو نصبنا بهَا الاسمين لَصَارَتْ بِمَنْزِلَة فعل نصب مَفْعُوله بِغَيْر فَاعل، وَهَذَا لَا يُوجد فِي الأَصْل وَالْفرع، وَأولى أَلا يُوجد فِيهِ، فَلم يبْق من الْأَقْسَام إِلَّا أَن تعْمل فِي أَحدهمَا رفعا، وَفِي الآخر نصبا، ليَكُون الْمَرْفُوع كالفاعل وَيكون الْمَنْصُوب كالمفعول)) [1] ، وهذه المشابهة ذكرها المبرد قبل ابن الوراق ، فقال :((فَهَذِهِ الْحُرُوف مشبهة بالأفعال وَإِنَّمَا أشبهتها لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا على الْأَسْمَاء وفيهَا الْمعَانِي من الترجي وَالتَّمَنِّي والتشبيه الَّتِي عباراتها الْأَفْعَال وَهِي فِي الْقُوَّة دون الْأَفْعَال وَلذَلِك بنيت أواخرها على الْفَتْح كبناء الْوَاجِب الْمَاضِي وَهِي تنصب الْأَسْمَاء وترفع الْأَخْبَار فتشبه من الْفِعْل مَا قدم مَفْعُوله نَحْو ضرب زيدا عَمْرو)) [2] وقد ذكر ابن الأنباري خمسة أوجه للمشابهة بين هذه الأحرف والأفعال ، فقال: ((إن قال قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح. والوجه الثاني: أنَّها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.

والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل؛ نحو إنني وكأنني ولكنني.
والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن: حققت، ومعنى "كأن": شبَّهت، ومعنى "لكن": استدركت، ومعنى "ليت": تمنيت، ومعنى "لعل": ترجيت، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة؛ وجب أن تعمل عمله)) [3]

١- علل النحو ٢٣٥
٢- المقتضب ٤/١٠٨- ١٠٩
٣- أسرار العربية ١٢٢

المسألة الثالثة: سبب عمل المصدر:

يعمل المصدر عمل الفعل، فإذا كان فعله لازما فهو يحتاج إلى الفاعل فقط ، وإذا كان فعله متعديا فهو يحتاج إلى الفاعل والمفعول به، ويعمل المصدر سواء كان منونا أو مقرونا بأل أو مضافا بشرط أن يقدر المصدر بأن والفعل أو ما والفعل [١] وقد تحدث سيبويه عن عمل المصدر فقال : ((بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك: عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدا، " فمعناه أنّه يَضرب زيدا. وتقول: عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيداً " بكرٌ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمراً، ويَضرب عمراً زيدٌ.)) [٢] وقد تقرر عند علماء النحو أنَّ الأسماء لا تعمل ، ولهذا ما عمل منها ينبغي السؤال عن علة عمله ، ولهذا ذكر ابن الوراق سؤالا عن سبب عمل المصدر فقال:

((إِن قَالَ قَائِل: من أَيْن جَازَ أَن يعْمل الْمصدر - وَهُوَ أصل الْفِعْل - عمل الْفِعْل؟

قيل لَهُ: من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن الْفِعْل لما كَانَ مشتقا مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْمصدر لفظ الْفِعْل جَازَ أَن يعْمل عمله، إِذْ كل وَاحِد مِنْهُمَا يدل على الآخر.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَنَّك إِذا قلت: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَالْمَعْنى: [أعجبني] أَن ضرب زيد عمرا، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر مُقَدرا بـ (أَن وَالْفِعْل) ، صَار الْعَمَل فِي الْمَعْنى للْفِعْل، فَلَمَّا حذف لفظ الْفِعْل بَقِي حكمه)) [٣] أي أن المصدر يحمل دلالة الفعل، ويمكن أن يحل مكانه بالتأويل لذا فهو يشبه الفعل فلذلك يعمل عمله ، ولقد ذكر أبو البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ) ثلاثة أوجه للمشابهة بين الفعل والمصدر فقال: ((كلَّ مصدر صحَّ تَقْدِيره بـ (أَنْ وَالْفِعْل) عمل عمل فعله المشتقّ مِنْهُ ، وإِنَّما كَانَ كَذَلِك لأَنَّه يشبه الْفِعْل فِي أَنَّ حُرُوفه فِيهِ وأَنَّه يُشَارِكهُ فِي الدّلَالَة على الْحَدث وأَنَّه يكون للأزمنة الثَّلَاثَة فأَنْ لم يحس تَقْدِيره بأَنْ وَالْفِعْل لم يعْمل لأَنَّ الأَصْل فِي الْعَمَل للْفِعْل وَإِذا لم يصحّ تَقْدِير الِاسْم بِالْفِعْلِ بَطل شبههُ بِهِ)) [٤] وهذا ما ذكره أيضا ابن الْخَبَّاز (٦٣٩ هـ) بقوله : ((وإنما عمل المصدر لأنه أشبه الفعل, حيث شاركه في الحروف, ودل على الزمان وصح أن يقدر به, فهذه ثلاثة أوجه)) [٥] ويرى ابن مالك أنَّ سبب عمل المصدر ليس المشابهة بين المصدر والفعل بل كون المصدر

١- ينظر شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ١٧٨

٢- الكتاب ١/ ١٨٩

٣- علل النحو ٣٠٥

٤- اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٨

٥- توجيه اللمع ٥١٨

أصلا ، والفعل فرع عليه، فالمصدر عامل بالأصالة ، قال: ((عمل المصدر عمل الفعل، لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل، لأنه أصل لكل واحد منها، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع. وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملا بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل)) [١]

المبحث الرابع : السؤال والجواب في البناء :

من الأسئلة والأجوبة التي وردت في كتاب علل النحو ما يتناول مسائل علل البناء ، ولقد تطرق ابن الوراق إلى مسائل منها ما يأتي:

المسألة الأولى : سبب بناء (كم):

تأتي (كم) على نوعين : الأول : (كم) الاستفهامية ، والثاني (كم) الخبرية، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ لـ(كَم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ)) [٢] وفي سبب بناء (كم) تحدث ابن الوراق عن ذلك ، وسأل سؤالا ، فقال: ((إِن قَالَ قَائِل: لِمَ وَجب أَن تبنى (كم) ؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا وَجب بناؤها فِي الْخَبَر، لِأَنَّهَا نقيضة (رب) وَرب حرف، فَوَجَبَ أَن تجْرِي نقيضتها مجْراهَا، إِذْ كَانَ قد دَخلهَا معنى الْحَرْف، وَوَجَب بناؤها فِي الِاسْتِفْهَام، لتضمنها معنى حرف الِاسْتِفْهَام، فقد اسْتحق الْبناء لما ذَكرْنَاهُ فِي الْوَجْهَيْنِ)) [٣] ذكر ابن الوراق سبب بناء (كم) الاستفهامية بأنها تشبه حرف الاستفهام (الهمزة) في تضمن معناه ، وأمَّا الخبرية فهي تناقض (رُبَّ) الحرفية في الدلالة، فـ(كم) للتكثير ، و(رُبَّ) للتقليل ، لذا أخذت منها حكم البناء ، ولقد ذكر العكبري أوجها أخرى للمشابهة بين (كم) الخبرية ، و(رُبَّ) ، ورفض المشابهة على أساس التناقض في المعنى ، فقال : ((وإِنَّما بنيت فِي الِاسْتِفْهَام لتضمنَّها معنى همزَة الِاسْتِفْهَام، وبنيت فِي الْخَبَر لمشابهتها (ربّ) من أوجه أَحدهَا: أَنَّها تختصُّ بالنكرة كَمَا تخْتَص (ربّ) بهَا ، وَالثَّانِي: أَنَّها لغاية التكثير كَمَا أَنَّ (ربّ) لغاية التقليل وَالْجَامِع بَينهمَا الْغَايَة فِي طرفِي الْعدَد ، وَالثَّالِث: أَنَّ (كم) لَهَا صدر الْكَلَام كَمَا أَنَّ (ربُ) كَذَلِك ... ، ومعظم النحويّين يَقُول حُملت على نقيضتها وَهِي (ربّ) والحقُّ مَا خبرتك بِهِ وَهُوَ معنى كَلَامهم لأَنَّهم لَا يعنون أَنَّ حكم الشَّيْئَيْنِ وَاحِد لعلَّة تضادّهما بل بَين الضدَّين معنى يَشْتَرِكَانِ فِيهِ)) [٤] ، ولقد ذهب المرادي(٧٤٩هـ) إلى رأي آخر وهو كون (كم) تشبه الحروف في الوضع ، وهي كونها على حرفين مثل الحروف ، قال ذلك بعد ذكر كلام النحويين السابقين في سبب بناء

١- شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦

٢- الكتاب ٢/ ١٥٦

٣- علل النحو٤٠٣

٤- اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣١٤

(كم)، فقال: ((أمَّا الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التي للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. قلت: والتعليل بالشبه الوضعي كافٍ في بنائهما)) [١]

المسألة الثانية : سبب بناء (قبل) و(بعد):

(قبل) و(بعد) من ألفاظ الظروف والغايات ، وهي من الألفاظ التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة نحوَ: (جئتُك قبلَ يوم الاثنين) ، وفي هذه الحال تكون هذه الألفاظ معربة ، كقوله تعالى : ((وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً)) [٢] وعند حذف المضاف إليه تبنى هذه الألفاظ على الضم[٣] كقوله تعالى: ((وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً)) [٤] وقد أجاب ابن الوراق في سؤال عن سبب بناء (قبل) و(بعد) فقال : ((فَإِن قَالَ قَائِل: مِمَّن حَيْثُ اسْتحقَّت (قبل وَبعد) الْبناء؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن (قبل وَبعد) يضافان إِلَى الْأَسْمَاء، والمضاف والمضاف إِلَيْهِ كالشيء الْوَاحِد، فَلَمَّا حذف مَا أضيف إِلَيْهِ ودلا عَلَيْهِ جرى مجْرى بعض الِاسْم، وَبَعض الِاسْم مَبْنِيّ، فَلهَذَا وَجب أَن يبْنى.)) [٥] يرى ابن الوراق أنَّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، ولما حذف المضاف إليه أصبح المضاف كجزء الكلمة وهو لا يستحق الإعراب فلذا بنيت (قبل) و(بعد) لأنَّها بعض الاسم ، وبعض الاسم لا يكون معربا ، ويرى سيبويه أنَّ سبب بناء (قبل) و(بعد) هو قطعهما عن الإضافة ممَّا يؤدي إلى عدم إمكانية بناء الكلام عليهما في تأدية المعنى، وبذلك هما يشبهان الأصوات والحروف في هذا الأمر ، قال سيبويه: ((فأمّا ما كان غايةً نحو: قبل، وحيث فإنَّهم يحركونه بالضمة. وقد قال بعضهم: حيث، شبهَّوه باين. ويدلُّك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردينٍ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العتمة، فلمّا كانت لا تمكَّن، وكانت تقع على كلّ، شبهّت حين بالأصوات وهل وبل؛ لأنهَّا ليست متمكنة)) [٦] ، وقد ذهب ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه فذكر أنَّ المشابهة بين هذه الألفاظ والحروف هو الإبهام الذي يحصل نتيجة حذف المضاف إليه فأشبهت الحروف في ذلك ، قال : ((والسبب في أن بنية هذه الأسماء إذا نوي معنى ما يضاف إليه دون لفظه، وأعربت فيما سوى ذلك هو أن لها شبهًا بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة،

١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٤١

٢- النساء١٥٩

٣- ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٤

٤- النساء١٦٤

٥- علل النحو٢٢٩

٦- الكتاب ٣/ ٢٨٦

ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه، فيكمل بذلك شبه الحرف، فاستحقت البناء، ... وإذا لم ينو بالأسماء المذكورة الإضافة، أو صرح بما تضاف إليه، أو نوي معها لفظه، حتى صار كالمنطوق به لم يكمل فيها شبه الحرف، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء، فأعربت، إذ الأصل في الأسماء الإعراب)) [١]

المبحث الخامس: السؤال والجواب في التقديم والتأخير:

تحدث ابن الوراق في أسئلته وأجوبته عن التقديم و التأخير ، وحاول الإجابة عن علل التقديم أو التأخير ، ومن المسائل التي وردت في باب التقديم والتأخير ما يأتي:

المسألة الأولى: عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل:

الأصل في الجملة الفعلية أن يكون لكل فعل فاعل ، ورتبته تكون بعد الفعل ، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : ((وَاعْلَم أَن الْفِعْل لَا بُد لَهُ من الْفَاعِل، وَلَا يجوز تَقْدِيم الْفَاعِل على الْفِعْل))[٢] وقد ذكر ابن الوراق سؤالا عن سبب جواز تقديم المفعول به على الفعل، وعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ، ، وقد بيّن أن تقديم المفعول به على الفعل أو تأخيره لا إشكال فيه؛ لأنَّ العامل واحد وهو الفعل ، ولكن الإشكال يكون في حال تقدم الفاعل على الفعل؛ لأنه هنالك عامل أخر وهو الابتداء ،والابتداء يسبق عمل الفعل لهذا فهو يعمل في هذا الاسم على أنه مبتدأ.، قال ابن الوراق : ((فَإِن قَالَ قَائِل: الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل بَقِي مَفْعُولا، وَالْفَاعِل إِذا تقدم على الْفِعْل خرج من أَن يكون فَاعِلا وارتفع بِالِابْتِدَاءِ؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك : أَن الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل فَلَيْسَ ثمَّ عَامل آخر يُوجب نصب الْمَفْعُول، فَيجب أَلَّا يخرج عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَال التَّأْخِير، وَأما الْفَاعِل فَإِنَّهُ إِذا تقدم على الْفِعْل أمكن أَن يقدر لَهُ عَامل غير الْفِعْل، وَهُوَ الِابْتِدَاء وَعَمله رفع، كعمل الْفِعْل فِي الْفَاعِل، فَلَمَّا كَانَ الِابْتِدَاء سَابِقًا لذكر الْفِعْل، وَجب أَن يعْمل فِيهِ، وَأما الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل فَلَيْسَ ثمَّ قبله عَامل لَفْظِي وَلَا وهمي غير الْفِعْل الَّذِي قدم قبله، إِذْ خلا ذَلِك الْفِعْل من ضمير، وَلَا سَبِيل إِلَى ضمير حَتَّى يرجع إِلَى مَذْكُور قبله، فرتبة الْمَفْعُول بَاقِيَة مَعَ التَّقْدِيم لما ذَكرْنَاهُ، ورتبة الْفَاعِل ذَاهِبَة مَعَ التَّقْدِيم من أجل الِابْتِدَاء الَّذِي لَا يظْهر لَهُ عَامل لَفْظِي)) [٣] وذكر ابن الأنباري أنَّ سبب عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل يعود إلى كون الفعل والفاعل يتنزلان منزلة الكلمة الواحدة ، كزيد ، ولذا لا يجوز تقديم الدال في زيد على بقية الكلمة ، ولقد دلَّل على ذلك الأمر بسبعة أدلة منها : أنهم يلحقون الفعل تاء التأنيث، والفعل لا يؤنث [٤] ، ويرى العكبري أنَّ سبب

---

١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٢٨٦-٢٨٧
٢. اللمع في العربية ٣١
٣. علل النحو ٢٧١
٤. ينظر أسرار العربية ٧٩- ٨١

عدم تقديم الفاعل على الفعل يعود إلى أسباب منها أنَّ الفاعل لا يتصور وجوده إلا بعد وجود الفعل ، ودلَّل على ذلك باثْنَي عشر دليلا ، منها أنَّ الفعل الماضي إذا اتصل بضمير الفاعل يسكن أخر الفعل حتى لا يكون هناك أربعة حروف متحركة ، مثل (كتبْتُ، كتبْنا) على عكس اتصاله بضمير المفعول به (كتبَه) (قتلَنا) [١] ، وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ جمهور النحويين اشترطوا أن يكون الفاعل متأخرا عن الفعل ، والسبب في ذلك هو وجود إشكالات عديدة يسببها التقديم، من ذلك أنَ الفاعل مرفوع مثل (حضر زيدٌ)، ولو قدمنا الفاعل وأدخلنا (أنَّ) على الجملة لقلنا (إنَّ زيدا حضر) وهنا أصبح (زيدا) اسما لـ (إنَّ) وبقى الفعل من دون فاعل [٢]

المسألة الثانية: تقديم خبر (ما) النافية الحجازية على اسمها:

إذا كان الحرف غير مختص فهو لا يعمل مثل (هل) ، وما عمل من الحروف غير المختصة كـ(ما) النافية الحجازية فيعود للمشابهة بينها وبين الأفعال ، وقد أشبهت (ما) فعل النفي (ليس) ، وذكر النحويون بعض أوجه المشابهة بينهما : فكلاهما يفيد النفي ، وفي دخولهما على الجملة الاسمية ، وفي كونهما لنفي الحال في الغالب . وفي دخول الباء على الخبر [٣] ، وقد اشترط النحويون في عمل (ما) شروطا منها عدم انتقاض نفيها بـــ(إلّا) ، وعدم تقدم الخبر على اسمها ، وعدم دخول (إنْ) الزائدة عليها [٤] ، ولقد ذكر ابن الوراق سؤالا عن سبب عدم جواز تقدم خبر (ما) على اسمها على الرغم من كون فعل النفي (ليس) الذي شبهت به يجوز فيه تقديم الخبر على اسمه ، فقال: ((إن قَالَ قَائِل: مَا الَّذِي منع من تَقْدِيم خبر (مَا) عَلَيْهَا؟ قيل لَهُ: لِأَنَّهَا حرف مشبه بِالْفِعْلِ، فَلم تبلغ قوتها أَن تتصرف فِي معمولها، إِذْ كَانَت هِيَ فِي نَفسهَا لَا تتصرف)) [٥] يرى ابن الوراق أن (ما) حرف مشبه بالفعل ولا يبلغ قوة الفعل في التصرف لهذا لم يجز إعمال (ما) عند تقدم الخبر ، وهذا التعليل سبقه إليه المبرد إذ قال : ((كل مَا كَانَ متصرفا عمل فِي الْمُقدم والمؤخر وَإِن لم يكن متصرفا لم يُفَارق مَوْضِعه لِأَنَّهُ مدْخل على غَيره)) [٦] وقد أجاز بعض النحويين إعمال (ما) النافية الحجازية مع تقدم الخبر ، قال المرادي ، وهو يتحدث عن شروط عمل (ما) : ((ولعملها عندهم شروط: الأول: تأخر الخبر. فلو تقدم بطل عملها. هذا مذهب الجمهور. وأجاز بعضهم نصب الخبر، المقدم على الاسم. وقال الجرمي: إنه لغة. وحكى ما مسيئاً من أعتب.)) [٧]

---

١. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٩-١٥٠
٢. ينظر معاني النحو ٢/ ٤٥
٣. ينظر أسرار العربية١١٩ ، والجنى الداني في حروف المعاني٣٢٣
٤. شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩
٥. علل النحو ٢٥٧
٦. المقتضب ٤/ ١٩٠
٧. الجنى الداني في حروف المعاني ٣٢٣

المبحث السادس: السؤال والجواب في الحذف والتقدير:

من الأمور التي تناولها ابن الوراق في أسئلته وأجوبته ما يتعلق بمسائل الحذف والتقدير، ومن أمثلة ذلك المسائل الآتية:

المسألة الأولى : حذف فعل القسم:

من أفعال القسم: أقسمت وحلفت وآليت ، وهذه الأفعال تحتاج إلى حروف جر كي تعديها إلى الاسم المقسم به، لأنها أفعال لازمة ، وحروف الجر التي تعدي هذه الأفعال هي :(الباء والتاء والواو) [١] ، ويجوز ذكر فعل القسم مع الباء كقوله تعالى : ((يَحْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ)) التوبة٧٤ ، ويجوز حذف الفعل معها مثل: بالله لتنصرن الحق، وبقية الحروف لا يذكر معها فعل القسم كقوله تعالى : ((وَيَجْعَلُونَ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ)) [٢] ، وقد ذكر ابن الوراق سؤالا عن أسباب حذف فعل القسم وبقاء حرف التعدية الذي جيء به لغرض تعدية الفعل ،فقال: ((فَإِن قَالَ: أَلَيْسَ عنْدكُمْ أَنه لَا يجوز حذف الْفِعْل إِذا كَانَ يتَعَدَّى بِحرف جر، فَكيف جَازَ فِي الْقسم أَن تَقول: بِاللَّه، وَأَنت تقدر فعلا يتَعَدَّى بِالْبَاء، وَلَا يجوز أَن تَقول: بزيد، وَأَنت تُرِيدُ: مَرَرْت بزيد؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا سَاغَ ذَلِك فِي الْقسم لِأَنَّهُ كثير الدّور فِي كَلَامهم، وَمَعَ ذَلِك فَإِنَّهُ يحْتَاج إِلَى جَوَاب، فَصَارَ افتقاره إِلَى الْجَواب كالعوض من حذف الْفِعْل مَعَ كَثْرَة الِاسْتِعْمَال)) [٣] يرى ابن الوراق أنّ سبب حذف فعل القسم يعود لكثرة استعمال القسم عند المتكلمين ، وكذلك وجود جواب للقسم ، وهو يعوض عن ذكر فعل القسم ، ولقد سبقه السيرافي إلى ذلك فقال: ((وإنَّما احتمل الحذف الكثير في القسم، والتغيير لكثرته في كلامهم حتى حذف فعل القسم)) [٤] وذكر ابن يعيش أنه حذف للعلم به ، فقال : ((فمن ذلك أنّهم قد حذفوا فعل القسم كثيرًا للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: "باللَّهِ لأقومنّ"، والمراد: أحلفُ بالله)) [٥]

المسألة الثانية : تقدير عامل في الخبر إذا كان الخبر شبه جملة :

اختلف النحاة في وقوع الظرف خبرا ، نحو : محمد خلفك ، فذهب بعض النحاة إلى أنَّ الظرف هو الخبر ، وذهب جمهور النحاة إلى أنّه لا يجوز وقوع الخبر ظرفا ، وإذا وقع فالخبر يكون مفردا أو جملة فعلية، وهذا الظرف متعلق بالفعل المحذوف أو بالاسم المحذوف ، وقد اختلفوا في سبب نصب الظرف عند وقوعه خبرا ، فذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب على الخلاف ، وذهب ثعلب إلى أنَّه منصوب على الأصل لأنَّه ظرف ،

---

١. ينظر توجيه اللمع ٤٧٥
٢. النحل٥٦
٣. علل النحو٢١٣
٤. شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٩
٥. شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٤٩

واختلف البصريون في تقدير العامل، فذهب ابن السراج وابن جني إلى أنَّ الظرف منصوب بالاسم وهو اسم الفاعل، وتقدير الكلام (محمد مُستقِرٌ خلفك) بسبب كون المفرد أصلا للجملة, وفي هذا التقدير تقليل للحذف. وذهب أبو علي الفارسي وابن الأنباري إلى أنَّ الظرف متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : (محمد استقر خلفك) لأنَّ الأصل في العمل يكون للفعل [١] . وقد طرح ابن الوراق سؤالا عن سبب تقدير الفعل في حال وقوع الظرف خبرا ، فقال: ((فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أحْوج إِلَى تَقْدِير فعل مَعَ الظروف غير الِاسْم الْمُتَقَدّم، نَحْو قَوْلك: إن زيدا خَلفك، وَالْخلف غير زيد، وَهُوَ فِي مَوضِع خَبره؟ قيل لَهُ: لَا يجوز أَن يكون ضمير فَاعله، وَذَلِكَ الضَّمِير يرجع إِلَى الْمخبر عَنهُ، فَبَان بِمَا ذكرنَا أَن الْخَبَر فِي الْحَقِيقَة (اسْتَقر) ، وَأَنه لابد من تَقْدِيره لما ذَكَرْنَاهُ)) [٢] يرى ابن الوراق أنَّ الفعل الذي نصب الظرف قد حُذِفَ ، وحل الظرف محله ، وفي ذلك الفعل ضمير يعود على المبتدأ ، ولما حذف هذا الفعل انتقل الضمير إلى الظرف فارتفع الضمير بهذا الظرف[٣]

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ١٩٧ وتوجيه اللمع ١١٢
٢. علل النحو ٢٣٩ ـ ٢٤٠
٣. ينظر اللمع في العربية لابن جني ص٢٨

نتائج البحث

١- كان السؤال والجواب وسيلة من الوسائل التي سهلت للمتلقي فهم التفكير النحوي لدى النحاة

٢- أظهرت طريقة السؤال والجواب سعة الفهم لدى النحويين ، وقد برز ذلك واضحا في طريقة تناول الأجوبة.

٣- أثبتت طريقة السؤال والجواب فائدتها في التأليف النحوي ، لهذا سار عليها بعض النحويين في توضيح الأبواب النحوية في كتبهم .

٤- لم تختلف طريقة ابن الوراق في طرح الأسئلة عن طريقة النحاة المتقدمين كسيبويه والمبرد وابن السراج

٥- قد نقل ابن الوراق كثيرا من الأجوبة من كتب الذين سبقوه ولهذا نجد تكرارا لما قالوه في كتبهم

٦- اعتمد ابن الوراق في أغلب الأسئلة على الأصول النحوية البصرية ، ولم يتطرق إلى ما يراه الكوفيون في المسألة نفسها إلا قليلا

٧- لم نجد ابن الوراق يتوسع في أجوبته بالتدليل على ما يقوله بالحجج السماعية كما يفعل ذلك من سبقه كالسيرافي(ت ٣٦٨ هـ)، ولعله أراد الاختصار وعدم الاستطراد في تعليلاته .

٨- لم يتوسع ابن الوراق بذكر الخلافات النحوية في أغلب أسئلته بل اكتفى بذكر السؤال والجواب ، وأحيانا يذكر بعض أقوال العلماء الخلافية بعد ذكر السؤال والجواب.

٩- أظهرت الأسئلة والأجوبة أهمية التعليل النحوي في شرح المسائل النحوية

١٠- أوضحت طريقة السؤال والجواب أسباب اختيار الآراء لدى النحويين.

١١- تعطي طريقة الأسئلة والأجوبة ملكة لمن يحفظها في تبسيط و توضيح النحو العربي.

١٢- تصلح سؤالات ابن الوراق أن تكون رسالة ماجستير وذلك لكثرة ورود الأسئلة في كتابه ، و يمكن إجراء دراسة مقارنة بينه وبين غيره من النحويين في محور السؤال والجواب واوجه الاتفاق والاختلاف بينهما

المصادر

١- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٢- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٧٤٣هـ) تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م – ١٤٠٦هـ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت

٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٢٤هـ) تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٦م – ١٤٠٦هـ

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٦- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت ، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م

٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا

٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان(٧٤٥ هـ). تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق و دار كنوز إشبيليا – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م

١٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

١١- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٩ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر - مصر العربية الطبعةالثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي(المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

١٣- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق : د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

١٤- ديوان عبيد الله بن قيس الراقيات ، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم

دار صادر (ب- ط)
١٥- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
١٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
١٧- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)
١٨- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
١٩- شرح المفصل لابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٢٠- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،١٤٢٥ هـ
٢١- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م
٢٢- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض- السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م
٢٣- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٢٤- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
٢٥- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت
٢٦- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
٢٧- المقتضب ، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت (ب – ط)
٢٨- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة
٢٩- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي الدكتور حسن خميس الملخ دار الشروق – الطبعة الأولى ٢٠٠١